



باسم الشعب
محكمة النقض
الدائرة الجنائية
الخميس (ب)

المؤلفة برئاسة السيد المستشار / أحمد عبد القوى أحمد
عضوية السادة المستشارين / محمد خير و محمد طاهر
هاني فهمي و د. أحمد البدرى
نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة / جون نجيب .
وأمين السر السيد / عادل عبد المقصود .
في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .
في يوم الخميس ٣ من شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢١ من مايو سنة ٢٠١٥ م .
أصدرت القرار الآتى :
في الطعن المقيد بجدول المحكمة برقم ٣١٦٦٨ لسنة ٤ القضائية .
المرفوع من :

ضد

عن الحكم الصادر فى قضية الجنحة رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٠ قسم العرب والمقيدة برقم
٥١٨١ لسنة ٢٠١٠ جنح مستأنف بورسعيد .



تابع الطعن رقم ٣١٦٦٨ لسنة ٤ ق :

(٢)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد القاضى المقرر وبعد المداولة قانوناً .

حيث أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يجوز عند تخلف المعارض عن الحضور بأى من الجلسات المحددة لنظر معارضته ذلك بأن الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ إذ رتب الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن على عدم حضور المعارض في أى من الجلسات المحددة لنظر معارضته فإنها أرادت ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقصت بحرمانه من أن يعاد نظر موضوع قضيته بواسطة المحكمة التى أدانته غيابياً . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تخلف عن الحضور بجلسة الحكم الصادر في معارضته الاستئنافية دون عذر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضته الاستئنافية كأن لم تكن لا يكون قد خالف القانون . لما كان ذلك ، وكان عدم تقديم أصل الايصال لا ينفى الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فلها أن تأخذ بالصورة الشسمية كدليل في الدعوى متى اطمأنت إلى صحتها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم ارتكانه لصورة الايصال لا يكون مقبولاً . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفصلاً عن عدم قبوله موضوعاً .